الرهان الاقتصادي في تفعيل تدريس اللغة العربية بالجامعة الجزائرية ـ أقسام الترجمة نموذجا ـ

أحلام صغور
معهد الترجمة
جامعة وهران1

I- تقديم:

تنوعت الألسن في عصر العولمة، و تلاشت الحدود السياسية، وتراجعت لصالح الحدود الثقافية والحضارية، وبرزت لغات عالمية كثيرة تحاول فرض هيمنتها، واعتلاء عرش اللّغات العالمية، واحتلال مكانة مرموقة في المنظمات الدولية. واللغة العربية واحدة منها، غير أنها أدنى مكانة من نظيرتها الانجليزية والفرنسية وحتى الألمانية وغيرها على الصعيد الدولي، على الرغم من اتساع رقعة الوطن العربي ومستعملي اللّغة العربية. فهل تقاس درجة تطور اللّغات باحتساب نسبة متكلميها، أم أن هناك اعتبارات أهم تكمن وراء ذلك؟

إننا من خلال هذه الدراسة نسعى إلى معرفة واقع حال اللّغة العربية، ومدى مشاركتها في الرهان الاقتصادي العالمي الذي يستهوي كل لغات العالم، إذ نجدها تعدّ العدة لخوضه، والظفر به، وإثبات تفوقها النابع من التفوق السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي لأهلها... وعليه، ماذا أعدّت الدول العربية والجزائر تحديدا لتفعيل دور اللّغة العربية في كسب الرهان الاقتصادي العالمي؟ وما هو دور الجامعة الجزائرية في تفعيل تدريس اللّغة العربية، وتكييفها وفق الاحتياجات الراهنة للمجتمع؟

سنتناول، إذن، في هذه الدراسة واقع تعليمية اللّغة العربية بأقسام الترجمة في الجامعة الجزائرية بوصفها من بين أكثر الأوساط العلمية عناية باستراتيجيات تفعيل اللّغات وتطوير استعمالاتها. هذا إلى جانب كونها أوساط تعليمية توفر سبل التعايش اللغوي والتلاقي الثقافي والحضاري بين اللّغات. فلا غرابة أن تختلف الاهتمامات العلمية والتعليمية لأقسام الترجمة عن نظيرتها في أقسام اللغة العربية وآدابها،

غير أن العنصر المشترك بينهما هو تفعيل اللّغة العربية بوصفها اللّغة الرسمية والوطنية في الجزائر، وعنصرا من عناصر الهوية الوطنية وسيادتها، وبالتالي ضرورة تطويرها وتسخير كل الدراسات والعلوم في خدمتها، وفهم نظامها في مستوياته المختلفة.

II- الترجمة و المؤسسة الجامعية:

إن مهنة الترجمة لا تختلف عن غيرها من المهن الصعبة في سوق العمل، تبنتها المؤسسة الجامعية مثل باقي التخصصات الأخرى لما لها من أهمية بالغة ودور فعّال في تفعيل اقتصاد السوق، والتعاملات الدولية والتبادلات الثقافية عبر القارات. وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا إن الترجمة تشهد حاليا تطورا متزايدا في حجم النشاط الترجمي وتنوعا في حقوله سواء في:

- المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية (الفلاحة- السياحة - الطب - التكنولوجيا...).
- المؤسسات الثقافية والعلمية (القطاع السمعي البصري - الإعلام - الإشهار - البحث العلمي...).
- المؤسسات الإدارية والسياسية (وزارات الداخلية والخارجية- وزارة الدفاع...).
- مراكز الخدمات الاجتماعية والنفسية.
- المنظمات الدولية.

وبالموازاة مع هذا النشاط توجب الإعداد الجيّد لمترجمين أكفاء مؤهلين للعمل في مختلف هذه القطاعات، ومن ثمّ دعت الحاجة إلى مدّ جسور التواصل بين المؤسسة الأكاديمية وسوق العمل، بين أقسام الترجمة، والمدارس العليا الخاصة بتكوين المترجمين، وسوق الترجمة، وذلك بتكييف البرامج وفق الاحتياجات الرّاهنة، مما يوفر للطالب دراسة متخصّصة تمكنه من كسب الرّهان، أي كسب مناصب عمل، والاندماج في سوق الترجمة بكل جدارة، والقدرة على مواجهة كل العوائق التي تعترض مساره المهني. ولبلوغ هذه الغاية توجب الإعداد الجيّد للطالب في اللّغة العربية بوصفها لغته الأم وكذا اللّغات

الأجنبية التي يشتغل بها، لأن إتقان اللّغات بكل خصائصها المميزة يعد من أهم شروط تكوين المترجم.

III- واقع اللغة العربية بأقسام الترجمة:

آثرنا في مستهل هذه الدراسة تقديم عرض حال شامل لوضعية تدريس اللّغة العربية بأقسام الترجمة في الجامعة الجزائرية، لاسيما في النظام الكلاسيكي، علما أنه قد تمّ إلغاء درجة الليسانس من النظام الجديد (ل م د) بهذه الأقسام وفقا للقرار الوزاري المؤرخ سنة 2010، والاقتصار على مستويي "الماستر" و"الدكتوراه" ماعدا معهد الترجمة بجامعة الجزائر المؤسس في السنة ذاتها*. وقادتنا هذه الخطوة إلى تسجيل الملاحظات الآتية:

1- تراجع اللّغة العربية أمام منافسة اللّغات الأجنبية:

يميل الطلبة بأقسام الترجمة إلى الاهتمام باللّغات الأجنبية، وإتقانها وامتلاك آلياتها وطرق استعمالها، لأن "امتلاك لغة أجنبية معناه إيجاد مكان ما في فضاء تعدد اللّغات والثقافات، ومن ثمّة اكتساب شرعية الانتماء إلى الحضارة العالمية الجديدة القائمة على التعايش اللّغوي والتقاطع الثقافي، والحوار بين الحضارات والديانات"[1]. وبالمقابل يتجرد الطالب شيئا فشيئا من رصيده اللّغوي العربي، ويتنكر للّغة العربية، على الرغم من أنه يمتلك جميع آلياتها، لأنها في تصوره لغة كلاسيكية، تعاني من نكسة وردة، ولا تلبي أهدافه وطموحاته.

ولعل ردّة الفعل السلبية هذه، حيال الاهتمام باللّغة العربية، ما هي إلا مظهر من مظاهر تدني مستوى استعمال اللّغة العربية في الوطن العربي عامة، وسيطرة الاعتقاد بأن اللّغة العربية هي لغة شاعرية، لا تصلح إلا للأدب والوجدانيات، قاصرة على استيعاب الشحنة العلمية للحضارة المعاصرة، وأن العلوم والمعارف تكون أوضح وأدق في اللّغات الأجنبية منه في اللّغة العربية، وفي هذا إقصاء للوظيفة العلمية للّغة العربية وحصرها في ما هو أدبي فقط. و"قد يظن البعض خطأ أنه كلما توسعنا في تدريس العلوم باللّغات الأجنبية ازدادت فرص التقدم العلمي لدينا. والحقيقة التي أود أن ألفت الأنظار إليها هي

عكس ذلك تماما، فكلما توسعنا في نقل العلوم إلى اللّغة العربية وتوسعنا في تدريس العلوم طبيعية كانت أو رياضية أو إنسانية بها نجح أبناؤنا في استيعابها، ونجحنا في توسيع القاعدة العلمية لدى شبابنا سواء من الباحثين العلميين المتخصصين أو لدى غيرهم!"[2].

فلا أحد ينفي دور وأهمية إتقان اللّغات الأجنبية ولا أحد يختلف في أن هذه اللّغات هي لغات العلم المعاصر وأن متابعة الإنتاج العلمي العالمي سيكون أسرع لدى من يلمون إلماما كاملا بهذه اللّغات المعاصرة، لكن لا ينبغي أن ننسى أن تخلفنا العلمي يزداد كلما ضيّقنا فرص نشر الثقافة العلمية وجعلناها مقصورة على طائفة العلماء الذين يجيدون معرفة العلوم بلغاتها الأجنبية، كما أن الذهاب إلى القول إن لغتنا العربية أصبحت قاصرة عن متابعة العلوم المعاصرة، وأنها بعبارة أخرى لغة غير علمية! هو كلام غير مؤسس؛ حيث إن أي مجتمع يعجز عن أن ينتج معرفة علميّة بلغته القوميّة يعد بلا أدنى شك مجتمعا متخلّفا، يعد مجتمعا فقد أهليته للمشاركة في التقدم العلمي العالمي، فضلا عن أنه يصبح مجتمعا عاجزا عن إبراز هويته الحضارية والعلمية معا، لذلك "فإن ترقية اللّغة ـ أي لغّة- وتطويرها لا يتوقف على المساجلات والمرافعات الخطابية، بل يتطلب إثراء اللّغة بالإبداع في العلوم والفنون والآداب، وتحبيب الناس في منتوجها الراقي، ونشرها واستعمالها على أوسع نطاق. وفي الأوضاع العادية تدافع اللّغة عن نفسها بنفسها، ليس داخل حدودها الإقليميّة فحسب، بل حتى خارجها أيضا"[3].

2- قصور الجانب المعرفي والعلمي لمقياس اللّغة العربية مقارنة باللّغات الأجنبية:

إن اقتصار استعمال اللغة العربية في مجال التعبير الأدبي دون التعبير العلمي والتقني هو ما أدى إلى تدني المستوى المعرفي والعلمي لتدريس اللّغة العربية، ففي الوقت الذي تنحو فيه اللّغات الأجنبية نحو الاختصاص، ولغات الأعمال والاقتصاد، والخطاب المتخصص إجمالا، نجد أن النماذج التي ترتكز عليها عملية تعليم اللّغة العربية تعتمد على نصوص كلاسيكية، بعيدة عن الاهتمامات الراهنة

لطلبة أقسام الترجمة، الأمر الذي يقلّل من القيمة التواصلية والتداولية للّغة العربية، لأنها بذلك تكون بعيدة كل البعد عن الواقع الفعلي للوسط العلمي والتعليمي الذي ينتمي إليه الطالب، مما يخلق لديه اغترابا وانفصاما يعطل ملكة التحليل والإبداع لديه، ويكون سببا في تفاقم مشكل التكيّف مع الخطاب العلمي، فيظهر له الفرق وعدم الانسجام في المرتكزات العلمية لتعليمية اللّغة العربية بالقياس إلى اللّغات الأخرى.

3- اقتصار استعمال اللّغة العربية في الجانب التحريري:

اقتصار استعمال اللّغة العربية في مجال التحرير فقط دون لغة التخاطب، بمعنى تحويل اللّغة العربية إلى لغة مكتوبة أكثر منها لغة منطوقة، الأمر الذي يؤدي إلى تقوقعها شيئا فشيئا وعدم حيويتها ما لم يدخل عليها تكيف جذري شامل بحيث تستجيب به لمثيرات الناطقين بها، وتفي بكل حاجيات الإنسان التعبيرية.

فاللّغات، أيّا كانت أصولها وطبيعتها، تجمعها وظيفة واحدة، ألا وهي الوظيفة التواصليّة بين الأفراد، تلبية لحاجة إبلاغية لا غنى عنها في المجتمع. فإن تعطلت هذه الوظيفة، لأي سبب من الأسباب، تتراجع هذه اللّغة فاسحة المجال للغات أخرى أكثر مرونة وطواعية، وتلبية لحاجات الأفراد.

ولغتنا العربية اليوم تعاني من خطر ذي حدين، خطر الانتشار السريع لاستعمال اللّغات الأجنبية على حساب اللّغة القومية، وخطر اللّهجة العامية التي تحول دون تمكين اللّغة العربية من أداء وظيفتها التواصلية بين الأفراد وتلبية حاجاتهم التعبيرية.

4- قصور البرنامج المعتمد لتدريس اللّغة العربية بأقسام الترجمة:

على الرغم من سعة البرنامج المعتمد لتدريس اللّغة العربية بأقسام الترجمة وتنوعه، وسعيه إلى تحسين مردودها إلا أننا نسجل قصورا ملحوظا في جانب المضامين والمحتويات اللّغوية البناءة التي تخدم أهداف التدريس واحتياجاته، فتعيد للّغة العربية حيويتها، وتبعث فيها جاذبية وقوة. وليس المقصود من تحديد المضامين والتدقيق فيها

حدا من حرية الأستاذ وتدخلا في صلاحياته المهنية، وإنما مجرد تسطير للمعالم الأساسية للبرنامج، مع الاتفاق على الخطوط العريضة وتوفير هامش من المرونة يعطي للأستاذ مطلق الحرية لانتقاء النصوص والمضامين المناسبة، على أن يضع نصب عينيه خدمة الدور الفعال والفاعل المنوط باللّغة العربية وتمكينها من المشاركة في الثورة المعرفية والتقنية، وأداء دورها العلمي على أحسن صورة، لأن عدم التحديد الدقيق للمضامين وطرائق التدريس يجعل الأستاذ أعزل في غياب إعداد خاص، وتكوين محكم، وهذا من شأنه أن يفتح المجال للارتجال الذي لا يستند إلى معايير الانتقاء الموضوعي، ويحول دون ضبط منهجية تربوية خاصة موجهة إلى تعليم اللّغة العربية إلى مترجمي المستقبل وليس متعلمي اللّغات.

5- عدم التنسيق بين برنامج اللّغة العربية وبرنامج تدريس اللّغات الأجنبية:

وبالإضافة إلى ما تقدم نسجل عدم التنسيق بين برنامج اللغة العربية وبرنامج تدريس اللّغات الأجنبية، لاسيما في وسط تعليمي متعدد اللّغات، مثل قسم الترجمة، حيث يقف الطالب موقف المقارن بين اللّغات، فهو يحلّل، ويقيّم، ويصنّف اللّغات من حيث مميزاتها ومستوياتها واستعمالاتها الوظيفية وطواعيتها، لذلك فتدريس اللّغة العربية يجب أن لا يتم بمعزل عن تدريس اللّغات الأجنبية بهذه الأقسام بوصفها جزءا لا يتجزأ من العملية التعليمية، لذلك فمن الضروري خلق الانسجام بين البرامج المعتمدة من أجل احترام النظام التكاملي العام للتدريس.

ولعل هذا الدور موكل باللّجان البيداغوجية للأقسام التي عليها دعم التنسيق بين الأساتذة بغية توحيد البرنامج الدراسي مما يعود بالفائدة على طلبتنا ويدعم رصيدهم المعرفي ويغني سجلهم اللّغوي. فوحدة المنهاج التعليمي بين اللّغة العربية واللّغات الأجنبية - على سبيل المثال- لاسيما في برنامج لغات الاختصاص، ينبغي أن يكون مشتركا ومتناسقا بين اللّغات الثلاث (أ، ب،ج)، حيث يحترم الأستاذ تدريس التخصص الواحد أيّا كان نوعه (النص القانوني - النص الإشهاري -

النص الأدبي - النص الاقتصادي...) في الفترة ذاتها، قصد تزويد الطالب بقاموس مصطلحي محترم بطريقة غير مباشرة.

إن النتيجة التي نخرج بها من خلال فحص واقع اللّغة العربية بأقسام الترجمة هي أن البرامج المسطرة وطرائق تدريسها لا تخدم بالشكل المطلوب برنامج تطوير اللّغة العربية وترقيتها، وعليه فإن تطوير اللّغة العربية مرهون، بشكل مباشر، بتسطير برنامج علمي محكم ودقيق لتدريسها، وتهيئة أفضل الشروط البيداغوجية والعلمية التي تلبي حاجة الطالب واهتمامه، وذلك لن يتأتى إلا "باسترفاد النتائج المحققة في ميدان اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللّغات والإفادة من التجارب التعليمية الناجحة في مجتمعات لغوية أخرى"[4]، والاستفادة من نتائج البحوث التي يقوم بها الباحثون في مركز تطوير اللّغة العربية والمجلس الأعلى للّغة العربية، وبنبغي "أن نتذكر بإجلال وعرفان ما قام به المرحوم الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم، من جهد وجهاد في ميدان تأصيل الثقافة الوطنية، والتفاني في خدمة اللّغة العربية، وتحريك الهمم، وبداية العمل المؤسسي في منتصف الثمانينات لإنشاء المجمع الجزائري للّغة العربية"[5]، وكذا جهود الباحث الحاج صالح وغيرهم ممن حملوا لواء إصلاح حل اللّغة العربية.

IV- اللّغة العربية في أقسام الترجمة:

تحاول البرامج الجديدة تلافي أوجه القصور الموجودة في البرامج الكلاسيكية المعتمدة في تدريس اللغة العربية بأقسام الترجمة، آخذة بعين الاعتبار حاجة الطلبة إلى إدراك أهمية اللّغة العربية والتمكن من مفرداتها وتراكيبها، واستيعاب وظيفتها التواصلية في المجتمع، وذلك لن يتأتى إلا بتدريسهم العلوم بلغتهم وتمكينهم من استيعاب مفرداتها جيّدا، والتفكير بها قبل أي لغة أجنبية مهما بلغت درجة إتقانهم لها، لأنها لغتهم القومية، وهي سبيلهم الوحيد إلى نشر العلوم والثقافات العلمية المعاصرة، ووسيلتهم التي تمكنهم من أن يصبحوا مترجمين لنصوص تقنية، وقادرين على فهم المعنى الذي أراده الكاتب وإعادة صياغته في لغتهم الخاصة وسط عالم أصبح يسيطر عليه التخصص

الدقيق، لتوفر لهم القدرة على خوض مشوارهم المهني بترسانة معرفية تيسر لهم الحلول التطبيقية الممكنة في ممارساتهم الترجمية على اختلاف التخصصات والميادين العلمية.

وجدير بالتذكير أن أقسام الترجمة في الجامعة الجزائرية تتبنى نظام LMD منذ سنة 2010، غير أنها تقتصر على مستويي "الماستر" و"الدكتوراه" فقط، فقد تمّ إلغاء مستوى "اللّيسانس" وفقا لقرار وزاري معتمد سنة 2010، والاكتفاء بالدراسات العليا (ما عدا معهد الترجمة بجامعة الجزائر)*، أما التسجيل في "الماستر" فهو مفتوح للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في اللّغات والترجمة. ومن ثمّة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الخطاب الموجه هنا، هو خطاب موجه إلى طلبة دراسات عليا، لذلك يعد الانتقاء العلمي والموضوعي لمحتوى مقاييس اللّغة العربية بأقسام الترجمة خطوة ذات أهمية بالغة في العملية التعليمية، وينبغي تحديد مضامينها بدقة متناهية. ويتعلق الأمر أيضا باحترام طبيعة التخصصات المقترحة في مشاريع الماستر التي تسعى نحو الاختصاص العلمي الدقيق مثل:

- مشروع الترجمة الاقتصادية
- مشروع الترجمة وعلم المصطلح
- مشروع الترجمة الشفوية والتحريرية
- مشروع الترجمة الأدبية
- مشروع الترجمة المتخصصة
- مشروع الترجمة الإعلامية

وغيرها من المشاريع التي تنحى نحو الاختصاص الدقيق، ولهذا يحرص برنامج التدريس المعتمد في هذه المشاريع على تدريس اللّغة العربية بوصفها لسان أمة ولغة حياة وعلم، من أجل بلوغ تعليم يضاهي تعليم اللّغات الأجنبية في مختلف الجامعات العالمية والذي يستند إلى ثلاثة مقاييس أساسية هي: 1- تحديد الأهداف 2- تحديد المحتوى 3- تحديد المنهاج.

1- الأهداف:

تقوم الدراسات الحديثة على تحديد الأهداف من العملية التعليمية سلفا، وضبطها بدقة واهتمام، ويخضع هذا التحديد إلى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفرض نفسها. وتعد أقسام الترجمة من أهم الأوساط التعليمية التي توفر أرضية خصبة للتعايش اللّغوي والتلاقي الثقافي والحضاري من حيث كونها أداة للاتصال والتواصل بين اللّغات، ووسيلة لنقل العلوم والمعارف بين الشعوب فلا غرابة، إذن، أن تختلف الاهتمامات العلمية والتعليمية لأقسام الترجمة عن نظيرتها في الوسط التعليمي الأحادي اللّغة، ولا غرابة أن تختلف طرائق تدريسها في كلا الوسطين. والفرق هنا يكمن في كون تعليم الترجمة لا يهدف إلى تعليم اللّغات، وإنما إلى تعليم طرائق عمل الترجمة المحترفة قصد "إعداد مترجمين يتعين عليهم أن يقربوا في حياتهم المهنيّة مجالات متخصصة لا يأخذها في الحسبان التعلّم التقليدي للغات الأجنبية"[6]. فعلى الأستاذ أن يضع نصب عينيه أنه بصدد تعليم اللّغة العربية لطلبة تختلف مشاربهم وأهدافهم عن طلبة اللّغات، وهذا ما تذهب إليه كرستين ديوريو* (Christine DURIEUX) في قولها "تعلم الترجمة ليس تعلما كغيره، بمعنى أنه لا يهدف إلى نقل معرفة بقدر ما يهدف إلى نقل مهارة"[7]. وتتوقف عملية تحسين نوعية التدريس بأقسام الترجمة على الأستاذ الذي توكل إليه عملية اختيار النصوص المناسبة ذات الطبيعة التقنية أو العلمية أو التكنولوجية وهي النصوص التي تنتمي إلى مجال خاص ومتخصص من المعرفة والتي يصفها "جان دوليل" Jean DELISLE على أنها نصوص مميّزة، تكمن الصعوبة فيها في المعلومات التقنية التي تحملها.*

2- المحتوى:

يعد الانتقاء العلمي والموضوعي لمحتوى تدريس مقياس اللّغة العربية بأقسام الترجمة خطوة ذات أهمية بالغة في العملية التعليمية، لذلك ينبغي تحديد مضامين مقياس اللّغة العربية بدقة وبإحكام، وتجدر

الإشارة إلى أن هذا المقياس يتفرع إلى مقياسين اثنين هما: "التحسين اللغوي" و"لغات الاختصاص":

أ. **التحسين اللغوي:**

يهدف هذا المقياس إلى تمكين الطالب من كل آليات اللّغة العربية في جميع مستوياتها، فيتم التركيز على تعليم قواعد العربية بصفة عامة، نحوا وبلاغة وعروضا وإملاء... مع الاعتماد على التعبير بوجهيه الكتابي والشفوي، وكذا تحليل النصوص، وتطبيق تقنيات التلخيص والتركيب... وتعليم النصوص اللّغوية العربية أجناسا وأنواعا بالاستفادة من معطيات البحوث التعليمية من جهة، وما توفره الدراسات اللّسانية في هذا السياق من جهة ثانية مثل تحليل الخطاب ولسانيات النص، وربط ذلك خاصة بالدراسات النحوية والبلاغية في أبدع صورها من جهة أخرى.

ب- لغات الاختصاص:

تعد لغات الاختصاص جزءا لا يتجزأ من اللّغات العامة، فهي تستعمل قوانينها وتحترم منطقها من حيث البناء والأسلوب، حتى أن هناك من العلماء من يرفض التمييز بينهما بحكم أن اللّغة الخاصة فرع من اللّغة العامة شأنها شأن اللّغة الأدبية ويبقى الفرق في توظيف خصائصها اللّغوية وفقا لأهدافها.

ولغة الاختصاص هي تلك اللّغة التي تتميز بمواصفات خاصة مستقلة عن اللّغة الأدبية لما لها من خصائص فكرية دقيقة، منطقية، لا توجد في اللّغة الأدبية، فهي لا تستعمل من نحو اللّغة إلا الميسّر والسهل والأكثر توظيفا، تأتي عن طريق استعمال التفكير العلمي و المعرفة العلمية ومن مميزاتها:

- متانة النص
- التركيب اللغوي الدقيق
- بنيات لغوية متخصصة
- مصطلحات علمية دقيقة
- الاختزال

- بساطة الأسلوب ووضوحه
- سلامة البناء اللغوي

فاللّغة العلمية "لها مواصفاتها الخاصة التي تفرضها طبيعة التفكير العلمي المستند إلى التطورات العلمية المتلاحقة وإلى المنهج الدقيق الذي يتطور تبعا لرقي الأسلوب العلمي الذي يسجل حقائق العلوم، ومن خصائصه الدقة والوضوح/ ترتيب الأفكار/ توخي الحقيقة/ استحداث المصطلحات/ تحديث الألفاظ/ بساطة الأسلوب/ قبوله للنمو اللغوي/ طبيعته تسمح بالتصنيفات العلمية الحقّة/ قبوله للإحصاء...الخ "[8].

ومن ثمة تحرص برامج التدريس بأقسام الترجمة على تدريس مقياس لغات الاختصاص لطلبة الماستر وذلك عن طريق مقاربة النصوص الأدبية والعلمية المتخصصة في مختلف أنماطها، وتحليلها واستخراج الخصائص المميزة لها بالاعتماد على النظريات الوظيفية ونظريات أنواع النصوص المختلفة التي تصنف النصوص وفقا لخصائصها اللّغوية والأسلوبية والوظيفية مثل تصنيفات بيتر نيومارك Peter NEWMARK وكاتارينا رايسKatharina REISS .

وعلى الأستاذ مراعاة المعايير الانتقائية للنصوص الموجهة لأهداف تعليمية في مجال الترجمة، قصد تمكين الطالب من تقنيات الكتابة التقنية وتزويده بالمفاهيم العلمية المتخصصة في مختلف الميادين العلمية؛ لأن "الكتابة العلمية عصبها المصطلح وقوامها مفهومه، ولا فرق بينها وبين الكتابة الأصيلة إلا بهما، وبكونها ترمي إلى منتهى الدقة وأقصى الإيجاز وغاية الإفادة والعلم، إنهما تشتركان في اقتضاء السلاسة والفصاحة والبلاغة والبيان، أي تسلسل عناصر الجملة وتناسقها وعدم تنافرها، وتبليغ المراد منها وجلاء الفكرة من ورائها في أناقة و حسن ديباجة"[9].

لذا يبدو أن حسن اختيار النصوص أمر ضروري ومقياس نجاح نوعية التعليم المطروح، على أن يتم ذلك مع الحرص على احترام توزيع المحتويات توزيعا منتظما على المستويات المختلفة

بحسب قابلية التعلم والمدّة المخصّصة، بحيث تتدرج النصوص في انسجام من درس إلى آخر ومن مستوى إلى آخر.

وعلى الأستاذ "إسباغ هيكلة واضحة على درسه حين يضفي عليه تدرجا على امتداد العام الدراسي، إذ إن دوره على المدى القصير هو النزول إلى مستوى الطلاب لرفعهم تدريجيا إلى المستوى الأعلى المطلوب في الامتحان، بيد أن دور الأستاذ، على المدى الأطول، هو قيادة المترجمين المتعلمين نحو الحياة العملية، ويتعّين عليه في هذا الصدد أن يدربهم على القيام بعمل ذي طابع احترافي"[10].

ج- مقياس "المصطلحية والمعجمية":

تعيش اللغة العربية موقفا حرجا إزاء التقدم العلمي، على الرغم من طاقاتها الكبيرة. فهي تحتاج رصيدا ضخما من المصطلحات العلميّة لاستيعاب مفاهيم العلوم ومصطلحاتها والتطور الراهن في مختلف المجالات العلمية والتقنية انجر عنه نوع من التبعية على المستوى العلمي أولا، وعلى المستوى اللّغوي ثانيا. إذ أصبح العالم العربي بسبب ركوده العلمي يستورد العلوم بمصطلحاتها، ووجدت اللّغة العربية نفسها في مواجهة حقيقة فقر معجمها وعدم تجاوبه ومتطلبات هذه المصطلحات العلمية الجديدة مما يقتضي إيلاء الاهتمام بعلم المصطلح، وظاهرة انتقال المصطلحات العلمية والتقنية إلى اللغة العربية.

لذلك يحرص برنامج التدريس بقسم الترجمة على تدريس مقياس "المعجمية المصطلحية" لطلبة الماستر في كل التخصصات بغية تعريف الطالب بكيفية قيام المصطلحي بنقل المصطلح من لغة إلى أخرى، وكيفية توليد المصطلح العلمي في اللّغة ذاتها، أي خلق مصطلحات جديدة أو تحويل مسار المصطلحات القديمة من معنى لغوي عام إلى معنى اصطلاحي خاص وذلك بالتركيز على:

- أساليب ترجمة وتوليد المصطلح (الاقتراض - الترجمة - الاشتقاق- النحت - المحاكاة...).

- عوائق ترجمة المصطلح (العوائق الحضارية - العوائق النابعة من اللغة ذاتها - العوائق المعجيمة...).

- تحديد الفرق الكامن بين مهام المصطلحي والمترجم إذ كثيرا ما يتقمص أحدهما دور الآخر من أجل سد الفراغ المصطلحاتي.

3- المنهاج:

يتوقف نجاح العملية التعليمية للغة العربية بأقسام الترجمة - كما أسلفنا - على توفير برنامج علمي محكم ودقيق، لا يترك مجالا للذوق أو الارتجال للتحكم في عملية انتقاء مادة التدريس، غير أن ضبط المحتوى وحده يبقى دون فائدة، ولن يحقق الأهداف المرجوة، في غياب طريقة ديداكتيكية فاعلة يتبناها الأستاذ ويقترحها بناء على أبحاثه المستمرة، وخبرته الشخصية، وكفاءته العلمية والبيداغوجية معا.

فالدراسات الحديثة لا تتفق والطريقة التقليدية التي عفّ عليها الزمن، والتي تقوم أساسا على التلقين والحفظ، إذ تنتظر الأستاذ مهام أخرى في مواجهة طالب "متعلم" يشكل عنصرا فاعلا في العملية التعليمية، لذا على الأستاذ "المعلم" تطوير طريقة تقديم الدرس، وهذا لن يتأتى إلا إذا أولينا فكرة "تكوين المكونين"الاهتمام اللائق في جامعاتنا الجزائرية، فالكفاءة العلمية لا تعني إطلاقا الكفاءة البيداغوجة التي لا تتأتى إلا بالممارسة والخبرة، والخضوع إلى دورات تكوينية بيداغوجية متخصصة.

فجل أساتذة اللغة العربية بقسم الترجمة هم من خريجي أقسام اللغة العربية وهذا معناه أن تكوينهم متخصص في اللغة والأدب العربي، فهم بعيدون كل البعد عن المجالات العلمية والتقنية، فكيف نوكل إليهم مهمة تدريس مقياس متخصص مثل "لغات الاختصاص" الذي يقوم أساسا على تزويد الطالب بالمفاهيم العلمية المتخصصة في مختلف الميادين العلمية دون تكوين خاص للأساتذة يخول لهم تطوير كفاءاتهم المعرفية والبيداغوجية، ومن جهة أخرى لا يتقن أغلب أساتذة اللغة العربية اللغات الأجنبية، مما ينعكس سلبا على المردود العلمي لتدريس اللغة العربية، لأنه يخلق قطيعة بينها وبين اللغات الأجنبية في وسط علمي مفتوح على التعايش بين اللغات وتلاقي الحضارات.

وما يمكن قوله في نهاية هذه المقاربة، إن ترقية تدريس اللغة العربية بأقسام الترجمة، مرهون بتطوير طرائق استعمالها في كافة المجالات الحيوية، لأن تطوير أي لغة لا يمكن أن يتم إذا لم تشغّل هذه اللغة في مختلف الميادين العلمية "وأول ما يتبين لنا من هذا الواقع، هو أن نمو اللغة لا يتم إلا بنمو الشعب الناطق بها في الميادين الاقتصادية وبالتالي الثقافية"[11]، وبما أن البلاد العربية متأخرة عن ركب التطور في المجالات العلمية كلّها، تبقى الترجمة هي السبيل الوحيد لنقل العلوم المختلفة اختصارا للوقت من جهة، وتنشيطا للغة العربية من جهة ثانية، وتهيئة أفضل الشروط للإنتاج العلمي باللغة العربية من جهة أخرى لأنه لا قوة للدولة بدون علماء ومفكرين يبدعون ويخترعون بلغاتهم الأصيلة والقومية.

ومن أجل تحقيق هذا المشروع القومي، نقترح جملة من الإجراءات العلمية التي تسعى إلى تطوير اللغة العربية واسترجاع مكانتها المفقودة وارتقائها إلى مرتبة اللغات العالمية:

الاقتراحات:

1- تقييم البرامج المقررة لتدريس اللغة العربية، واللغات الأجنبية في الجامعات، من حيث الأهداف والمحتويات ومنهجيات التبليغ.
2- البحث في الأبعاد المعرفية والنظرية للبرامج المقررة.
3- البحث في برامج تكوين المكونين للنهوض بتعليم اللغة العربية.
4- التركيز في بناء مناهج خاصة بتعليم اللغة العربية على استثمار مختلف مقولات المدارس اللسانية في ضوء نظريات التعليم الحديثة.
5- توجيه المشاريع الجديدة في ضوء تعددية الاختصاصات.
6- توجيه البحث إلى التنظير في اللسانيات العربية العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار النظريات الحديثة (تحليل الخطاب، لسانيات النص، التداولية).
7- البحث في مدى الانسجام بين تدريس اللغة العربية وتدريس اللغات الأجنبية.

8- الحرص على عقد مقاربات بين كبار اللغويين العرب، وكبار اللسانيين الغربيين المحدثين منهم والمعاصرين، ذلك أن النحاة القدامى كانوا عمليين في دراستهم للغة العربية أكثر منهم منظرين.
9- يجب أن تنعكس هذه الدراسات التطبيقية على خدمة اللغة العربية وفهم نظامها في مستوياته المختلفة (الصرفية والنحوية والتركيبية...).

هوامش:
1- أحمد حساني، "تعليم اللغة العربية في الوسط التعليمي المتعدد الألسن"، مجلة المترجم، ع 6، 2002، ص117.
2- مصطفى النشار، "اللغة العربية... والتقدم العلمي" / اللغة-العربية-والتقدم-العلمي http://knol.google.com/k
3- محمد العربي ولد خليفة، "أهمية الترجمة وشروط إحيائها"، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص10.
4 - أحمد حساني، المرجع نفسه، ص119.
*- تمّت الموافقة على تأسيس معهد للترجمة بجامعة وهران بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14 - 261 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1435 الموافق ل 22 سبتمبر 2014، على أن يشرع في التدريس به بدءا من السنة الجامعية 2015 - 2016.
5- محمد العربي ولد خليفة، المرجع نفسه، ص10.
6- كريستين دوريو،"أسس تدريس الترجمة التقنية"، ترجمة: هدى مقنص، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2000، ص13.
*- كريستين دوريو(Christine DURIEUX)، أستاذة الترجمة بالمدرسة العليا للترجمة والترجمة الفورية (ESIT) وخبيرة في الترجمة لدى الأمم المتحدة، من مؤلفاتها:
Apprendre à traduire. Prérequis et tests; L'Epistémologie de la règle de trois: Du Statique linéaire au dynamique non linéaire, La Traduction: Identités et altérités et Fondement Didactique de La Traduction Technique.

7- المرجع نفسه، ص25.
*- لمزيد من المعلومات ينظر كريستين دوريو،"أسس تدريس الترجمة التقنية"، ص 37.
8 - صالح بلعيد، "اللغة العربية العلمية"، الجزائر، دار هومة، 2002 .ص39.
9- محمد الديداوي، "منهاج المترجم - بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف"، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي ، ط1، 2005، ص96.
10- كريستين دوريو، المرجع نفسه، ص21.
11- عبد الرحمن الحاج صالح، "مشاكل تطوير اللغة العربية"، مجلة الأصالة، ع30/29، جانفي 1976، ص66.